14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

شلل في محطات الغاز بعدن ولحج وتعز..

تراجع الإمدادات يطيل الطوابير ويهدد بموجة غلاء معيشي جديدة

تشهد العاصمة المؤقتة عدن ومحافظتا لحج وتعز أزمة متفاقمة في إمدادات الغاز المنزلي، ألقت بظلالها على مختلف مناحي الحياة اليومية، وسط تراجع ملحوظ في الكميات المخصصة للمحافظات الثلاث، وامتداد طوابير المركبات أمام محطات التعبئة، في مشهد يعكس حجم الضغوط التي يواجهها المواطنون في ظل أوضاع اقتصادية ومعيشية متدهورة.

عدن - لحج - تعز / موسى المليكي

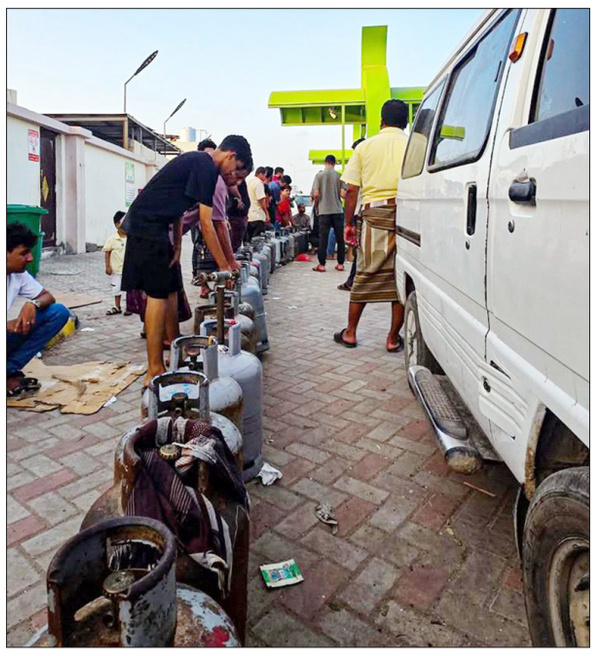

ولم تعد أزمة الغاز مجرد نقص عابر في مادة أساسية، بل تحولت إلى تحد يومي يلاحق آلاف الأسر والسائقين وأصحاب الأعمال، مع اتساع الفجوة بين العرض والطلب، وارتفاع المخاوف من تداعيات قد تمتد إلى قطاعات النقل والتجارة وأسعار السلع الأساسية.

وأكد عدد من وكلاء توزيع الغاز أن المحافظات الثلاث تشهد انخفاضاً كبيراً في الكميات الموردة، حيث تراجعت الإمدادات إلى نحو نصف الاحتياج المعتاد، الأمر الذي تسبب في اضطراب عمليات التوزيع، وتأخير وصول أسطوانات الغاز إلى المواطنين، ودفع كثيرين إلى البحث عنها في السوق بأسعار أعلى، بينما بقي آخرون ينتظرون وصول حصصهم التي تتأخر لأيام.

وفي مدينة تعز، أصبحت محطات التعبئة، وفي مقدمتها محطة وادي الضباب، عنواناً للأزمة، حيث تمتد طوابير المركبات لمسافات طويلة، ويقضي السائقون ساعات في الانتظار على أمل الحصول على كمية من الغاز تمكنهم من مواصلة أعمالهم.

ويقول خالد، وهو أحد سائقي سيارات الأجرة في تعز، إن الأزمة استنزفت مصدر رزقه اليومي، موضحاً أنه يخرج منذ ساعات الفجر لحجز دوره، إلا أن الكميات المتوفرة تنفد في كثير من الأحيان قبل وصوله إلى محطة التعبئة، ما يجبره على العودة دون عمل أو دخل، في وقت تتزايد فيه الالتزامات المعيشية. ويضيف أن ارتفاع أسعار الوقود دفع معظم السائقين إلى الاعتماد على الغاز باعتباره الأقل كلفة، غير أن محدودية الإمدادات جعلت الأزمة أكثر حدة.

وفي ريف تعز، تبدو المعاناة أكثر قسوة ويؤكد المواطن مجاهد أن الحصول على أسطوانة غاز أصبح يستغرق أياماً، بعدما كانت الحصص تصل بصورة منتظمة، مشيراً إلى أن بعض القرى تنتظر أسابيع حتى تصلها الشحنات، ما اضطر العديد من الأسر إلى العودة لاستخدام الحطب في الطهي، رغم ما يترتب على ذلك من أضرار صحية وبيئية، في حين تتحمل النساء والأطفال العبء الأكبر في البحث عن بدائل.

ولا تقتصر آثار الأزمة على القطاع المنزلي، إذ امتدت إلى النشاط التجاري وحركة الأسواق. يقول غالب، وهو تاجر مواد غذائية في عدن، إن تأخر وصول الغاز يؤثر بشكل مباشر على حركة النقل وتوريد البضائع، حيث يؤدي تعطل المركبات إلى زيادة تكاليف النقل، التي تنعكس بدورها على أسعار السلع، محذراً من أن استمرار الأزمة قد يفضي إلى موجة جديدة من الغلاء في وقت تعاني فيه غالبية الأسر من تراجع القدرة الشرائية.

وفي محافظة لحج، تتكرر المشاهد ذاتها، حيث تصطف مئات المركبات في طوابير طويلة أمام محطات التعبئة، بينما يقضي السائقون ساعات تحت أشعة الشمس بانتظار دورهم، وهو ما يحرم الكثير منهم من مصدر دخلهم اليومي، فضلاً عن التسبب في اختناقات مرورية عند مداخل المدينة.

ويرى مراقبون أن تصاعد الأزمة يعود إلى التحول الكبير نحو استخدام الغاز بديلاً عن المشتقات النفطية مرتفعة الثمن، دون أن يصاحب ذلك رفع الكميات المخصصة للمحافظات، ما أدى إلى ضغط غير مسبوق على محطات التعبئة ووكلاء التوزيع.

كما امتدت تداعيات الأزمة إلى المديريات الريفية، التي تواجه صعوبات أكبر نتيجة انخفاض حصصها من الغاز، الأمر الذي دفع عدداً من الوكلاء إلى المطالبة بسرعة ضخ كميات إضافية لضمان استمرار عمليات التوزيع ومنع اتساع رقعة الأزمة.

ويحذر مختصون من أن استمرار نقص الإمدادات قد يسهم في تنشيط السوق السوداء ورفع أسعار الغاز بصورة أكبر، وهو ما سيضاعف الأعباء المعيشية على المواطنين، ويزيد من تعقيدات الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

ويطالب مواطنون وسائقون ووكلاء توزيع، الجهات المعنية باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الأزمة، عبر زيادة الكميات المخصصة لمحافظات عدن ولحج وتعز، وتشديد الرقابة على عمليات التوزيع لمنع أي تلاعب أو تسرب للكميات إلى السوق السوداء، إلى جانب وضع خطة مستدامة تضمن استقرار الإمدادات وتواكب الزيادة المتواصلة في الطلب.

وبين مطبخ ينتظر وصول أسطوانة غاز، وسائق يقضي ساعات طويلة في طابور التعبئة، وتاجر يخشى موجة جديدة من ارتفاع الأسعار، تبدو محافظات عدن ولحج وتعز أمام أزمة معيشية جديدة تتطلب حلولاً عاجلة وجذرية، قبل أن تتحول طوابير الغاز إلى عنوان دائم لمعاناة المواطنين.

تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1

وجه بإحالة ..

مؤسساتها الوطنية، لا يمكن أن تسمح بعد اليوم بوجود شبكات تهريب تعمل من أراضيها، ومنافذها السيادية، او توفير أي من أشكال الغطاء لها.

وتابع الرئيس قائلا: «قرارات مجلس القيادة واضحة، ويجب تنفيذها دون انتقائية.. أي منفذ أو ميناء يعمل خارج الأطر القانونية يجب إغلاقه، و إخضاعه فوراً للقوانين والأنظمة النافذة».

ووجه رئيس مجلس القيادة بإعادة تقييم أوضاع جميع المنافذ والموانئ التي سجلت فيها اختلالات خلال الفترة الماضية، بما في ذلك مديرو المنافذ والموانئ والأجهزة الحكومية والأمنية العاملة فيها، وتدوير الكفاءات، وتغيير كل من يثبت ضعف أدائه، أو تقصيره.

وقال انه لن تكون هناك حصانة وظيفية أو سياسية لأي شخص يثبت تورطه في التهريب، أو توفير الحماية للمهربين، أو تسهيل مرور شحناتهم، أو تعطيل قرارات الدولة المتعلقة بهذا الملف.

اضاف « اي مسؤول، أياً كان موقعه، يثبت تورطه أو تواطؤه أو تقصيره الجسيم، يجب أن يخضع للإجراءات القانونية، وإحالة الملفات المكتملة إلى النيابة العامة دون إبطاء.

كما وجه رئيس مجلس القيادة، بوقف أي تدخل في أعمال الموانئ والمنافذ والجمارك، مشيرا الى انه لا إعفاءات خارج القانون، ولا تخفيضات استثنائية، ولا امتيازات لأشخاص أو شركات، ولا توجيهات تتجاوز المؤسسات المختصة، معتبرا ان إيرادات الدولة ملك للشعب، وليست مجالاً للمجاملات أو النفوذ أو التسويات.

وأكد فخامة الرئيس ثقته بقدرة رئيس مجلس الوزراء، والحكومة، واللجنة العليا لمكافحة التهريب، على القيام بهذه المهمة الوطنية بكل جدية وحزم، منوها بجهودهم في إدارة هذه المرحلة الاستثنائية، وما أظهروه من جدية في التعامل مع الملفات الاقتصادية والأمنية المعقدة.

وطالب فخامة الرئيس اللجنة العليا لمكافحة التهريب بالإسراع في إعداد وتفعيل القائمة الموحدة للمواد والمعدات والمركبات المحظور انتقالها إلى مناطق سيطرة المليشيات، وعلى وجه الخصوص المواد ذات الاستخدام العسكري، والمزدوج.

وأشار في هذا السياق الى أولوية حماية العملة والذهب والمعادن من الممارسات التي تستنزف موارد البلاد، وتضر بالعملة الوطنية والقطاع المصرفي، وتفتح مسارات لتمويل أنشطة غير مشروعة، وضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لوقف هذه الأنشطة وتتبع شبكاتها ومصادرها، والمنابر المروجة لها.

كما اكد الرئيس ضرورة أن تكون الاجراءات دقيقة ومدروسة بحيث تضرب المهربين، وليس التجارة المشروعة، وتحمي الاقتصاد ولا تربك إمدادات الغذاء والدواء أو التحويلات ومدخرات المواطنين.

حضر الاجتماع مدير مكتب رئاسة الدكتور يحيى الشعيبي، ورئيس الفريق الاقتصادي حسام الشرجبي.

رئيس مجلس ..

نتيجة انقلاب إمامي حوثي.. لافتاً إلى أن التجارب السابقة مع أذناب إيران، بما فيها مشاورات الكويت وجنيف، واتفاق ستوكهولم، أثبتت أن المليشيات الحوثية لم تتعامل مع مسارات السلام بوصفها طريقاً لإنهاء الحرب واستعادة الدولة، وإنما استخدمتها لكسب الوقت وإعادة ترتيب صفوفها وتنفيذ أجندتها المرتبطة بالمشروع الإيراني في المنطقة.

واكد أن الشرعية الدستورية استنفدت كل الوسائل والخيارات السلمية المتاحة، وأن استمراء الحوثيين في إغلاق أبواب السلام ورفضهم للمرجعيات والاتفاقات يجعل استعادة الدولة ومؤسساتها وإنهاء الانقلاب هدفاً لا يمكن التراجع عنه، سواء بالسلم أو الحرب.. داعياً إلى استمرار دعم الأصدقاء في الصين ومساندة جهود استعادة الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار.

كما ناقش الجانبان التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، وما تتعرض له الممرات والمضائق البحرية من تهديدات، وما تمثله الهجمات الحوثية وأعمال القرصنة البحرية من خطر على الملاحة الدولية، بما في ذلك التهديدات التي تطال الممرات البحرية في المنطقة ومضيق هرمز.

من جانبه، أكد القائم بأعمال السفارة الصينية، عمق العلاقات الثنائية بين اليمن والصين..مشيراً إلى اقتراب الاحتفاء بالذكرى السبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وما تمثله هذه المناسبة من محطة مهمة لاستعراض مسيرة التعاون المشترك وتعزيز آفاقه خلال المرحلة المقبلة.. مؤكداً استمرار دعم بلده لليمن في مختلف المجالات، بما في ذلك تطوير العلاقات والتنسيق بين المجلسين..معبراً عن تطلع بلاده إلى توسيع مجالات التعاون بما يخدم المصالح المشتركة.

وجدد موقف بلاده الداعم لوحدة اليمن وسيادته وأمنه واستقراره..مؤكداً وقوف الصين إلى جانب الشعب اليمني ودعمها لجهوده نحو بناء بلد آمن ومستقر، ومواصلة تقديم الدعم للشرعية الدستورية ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي والحكومة ومجلس النواب.

حضر اللقاء أعضاء مجلس النواب، سالم منصور حيدرة، ومحمد الحميري، وخالد الردفاني، وعبدالحميد فرحان.

اجتمع بوزير ..

الإصلاحات المؤسسية والمالية والإدارية والاقتصادية.

وأكد دولة رئيس الوزراء عمق العلاقات التاريخية التي تجمع اليمن والمملكة المتحدة، والتطلع إلى الارتقاء بها إلى مستوى أوسع من الشراكة والتنسيق في مختلف المجالات.. معربا عن تقديره للموقف البريطاني الداعم لليمن، ولا سيما في مجلس الأمن الدولي.

وحذر الدكتور الزنداني من التداعيات الخطيرة لاستمرار التصعيد الحوثي على الأمن الإقليمي والدولي، بما في ذلك الهجمات على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب، وما تمثله من تهديد للتجارة العالمية وأمن الطاقة وحرية الملاحة الدولية.

واستعرض دولة رئيس الوزراء جهود الحكومة وما حققته من إنجازات في تنفيذ الإصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية.

من جانبه، أكد وزير الدولة البريطاني حرص بلاده على مواصلة دعم الحكومة اليمنية، وتعزيز التعاون بين البلدين في المجالات ذات الأولوية، مشيداً بالجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية في مسار الإصلاحات وبناء المؤسسات، والاستعداد لتقديم الدعم وفق الأولويات الحكومية.

اللجنة العليا ..

سيطرة الدولة على المنافذ البرية والبحرية، وإغلاق المنافذ غير القانونية، وتعزيز الرقابة على حركة السلع والبضائع، وملاحقة شبكات التهريب ومساراتها، ومنع أي أشكال للتواطؤ أو التسهيل أو توفير الغطاء لهذه الأنشطة.

ونوهت اللجنة بتوجيهات مجلس القيادة الرئاسي الحازمة بالتصدي لأي محاولة للتواطؤ مع شبكات التهريب وتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، وملاحقة المتورطين والميسرين والمستفيدين من هذه الأنشطة، أياً كانت مواقعهم أو صفاتهم، ومحاسبة كل من يثبت تورطه أو إخلاله بواجباته، بما يحمي الاقتصاد الوطني وموارد الدولة ويجفف مصادر تمويل المليشيات والأنشطة غير المشروعة.

كما أكدت على المضي في تنفيذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمكافحة التهريب، وتعزيز الرقابة على المنافذ، وتجفيف مصادر تمويل الأنشطة غير المشروعة، ومتابعة مستوى التنفيذ والمساءلة، بما يترجم موجهات رئيس مجلس القيادة الرئاسي إلى إجراءات عملية.

ولي عهد ..

الرئاسي وأعضاء المجلس إلى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين الشقيقة، وسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتمنياتهم لمملكة البحرين وقيادتها وشعبها دوام الأمن والاستقرار والازدهار، فيما حمّلها سموه تحيات جلالة الملك إلى فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

وجرى خلال اللقاء، الذي حضره وزير الخارجية البحريني الدكتور عبداللطيف الزياني، ووزير المالية والاقتصاد الوطني الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وعدد من كبار المسؤولين، بحث العلاقات الأخوية والتاريخية بين البلدين الشقيقين وسبل تطويرها والبناء على ما تحقق من تعاون مشترك، إلى جانب مستجدات الأوضاع في اليمن والمنطقة، والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأكد سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء البحريني عمق العلاقات الأخوية التي تجمع مملكة البحرين والجمهورية اليمنية، وحرص المملكة على مواصلة تعزيزها في مختلف المجالات بما يحقق تطلعات البلدين والشعبين الشقيقين.. مجدداً موقف البحرين الثابت والداعم لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والسلام في اليمن.

كما هنأ سموه الوزيرة الزوبة، بمناسبة توليها منصب وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين..متمنياً لها التوفيق والنجاح.

وأعربت الوزيرة الزوبة عن تقدير الجمهورية اليمنية للمواقف البحرينية الثابتة الداعمة لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة ومؤسسات الدولة، وإسهام مملكة البحرين في إطار تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية..معربة عن التطلع إلى تعزيز التنسيق والتشاور بين البلدين في المحافل الإقليمية والدولية..مثمنة ما يحظى به أبناء الجالية اليمنية في مملكة البحرين من رعاية وتسهيلات.

واستعرضت الوزيرة مستجدات الأوضاع في اليمن وجهود الحكومة لاستعادة مؤسسات الدولة، في ظل تصعيد مليشيات الحوثي الإرهابية وتهديداتها للملاحة..مؤكدة أن أمن اليمن والخليج والبحر الأحمر منظومة مترابطة، وأن تحقيق أمن بحري مستدام يتطلب تمكين الدولة اليمنية وتعزيز قدرات خفر السواحل والقوات البحرية على حماية السواحل والمياه الإقليمية ومكافحة التهريب وفرض سيادة القانون، ضمن جهد وطني يتكامل مع تحالف دعم الشرعية والشراكات الإقليمية والدولية المعنية بأمن الممرات البحرية.

وجددت الوزيرة إدانة الجمهورية اليمنية للاعتداءات الإيرانية غير المبررة على مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باعتبارها انتهاكاً صارخاً لسيادتها وسلامة أراضيها وتهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة..مؤكدة تضامن اليمن مع الدول الشقيقة ودعم كافة الإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها.

حضر اللقاء سفير اليمن لدى مملكة البحرين، الدكتور علي الأحمدي.

هذا وكانت قد وصلت وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتورة أفراح الزوبة، يوم أمس، إلى العاصمة البحرينية المنامة، في مستهل جولة خليجية تشمل عدداً من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وستعقد الوزيرة الزوبة جلسة مباحثات مع وزير الخارجية البحريني، الدكتور عبداللطيف الزياني، تتناول العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، والقضايا ذات الاهتمام المشترك، إلى جانب مواصلة التنسيق مع مملكة البحرين في إطار دورها الفاعل ضمن تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة.

وتأتي الجولة الخليجية ضمن تحرك دبلوماسي لتعزيز علاقات الجمهورية اليمنية مع الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والبناء على روابط الأخوة ووحدة المصير والمصالح المشتركة، وحشد الدعم لجهود الحكومة في استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء انقلاب مليشيات الحوثي الإرهابية.

كما تهدف جولة وزيرة الخارجية إلى التشاور والتنسيق حول تطورات الأوضاع في اليمن والمنطقة والتحديات المشتركة، وفي مقدمتها أمن البحر الأحمر وباب المندب وحرية الملاحة وحركة التجارة الدولية، بما يعزز حضور اليمن ودوره كشريك فاعل في جهود تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين.

قائد المنطقة ..

بين قيادة المنطقة والفرقة والمحور والوحدات العسكرية المرابطة في مختلف الجبهات.

كما استمع من القيادات الميدانية إلى شرح حول الأوضاع العامة واحتياجات القوات ومستوى تنفيذ المهام..مؤكدًا أهمية الحضور الميداني المستمر ومتابعة أوضاع المقاتلين والوقوف على احتياجاتهم، بما يعزز قدرة الوحدات على أداء واجباتها بكفاءة واقتدار.

وشدد قائد المنطقة العسكرية الرابعة، على رفع مستوى الجاهزية واليقظة والانضباط، وتعزيز التنسيق وتوحيد الجهود بين مختلف الوحدات..مؤكدًا أن المرحلة تتطلب أعلى درجات الاستعداد والجاهزية والتعامل المسؤول مع مختلف المستجدات والتحديات.

وأشاد اللواء شكري بالروح المعنوية العالية والثبات الذي تبديه القوات المرابطة في الخطوط الأمامية، وتضحياتها في أداء واجبها..مشدداً أهمية الحفاظ على مستوى الجاهزية والانضباط والالتزام بالمهام الموكلة إليها.